



الدورة الثانية عشرة

لاهاي، ٢٠-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

تقرير المكتب عن الرواتب وجميع البدلات الخاصة بالقضاة التي تم تمديد
شروطها وفقاً للمادة ٣٦، الفقرة ١٠

مذكرة من الأمانة

عملاً بالفقرة ٣٤ من القرار رقم ICC-ASP/11/Res.8 في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢،
يقدم مكتب جمعية الدول الأطراف بموجبه تقريراً عن الرواتب وجميع البدلات الخاصة بالقضاة الذين تم
تمديد ولايتهم وفقاً للمادة ٣٦ (١٠) لاعتبار الجمعية العامة. ويعكس هذا التقرير نتائج المشاورات غير
الرسمية التي أجراها فريق المكتب العامل في لاهاي مع المحكمة.

أولاً- مقدمة

- ١- لقد كان مدرجاً في جدول أعمال مشاورات الميزانية غير الرسمية ضمن الفريق العامل في لاهاي
مسألة الرواتب وجميع البدلات الخاصة بالقضاة الذين تم تمديد شروط ولايتهم وفقاً للمادة ٣٦، الفقرة
١٠.
- ٢- وأوضح الرئيس، السفير فيرنر درومل (النمسا)، أن هذا البند من جدول الأعمال مستمد من
القرار الجامع من قبل الجمعية. وفي الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة، في الفقرة ٣٤ "طلب من المكتب
مواصلة النظر، بالتشاور مع المحكمة والهيئات ذات الصلة، في الترتيبات الملائمة للرواتب وجميع البدلات
للقضاة التي تم تمديد شروطها وفقاً للمادة ٣٦ (١٠) وتقديم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها

الثانية عشرة". لقد مُدِّم طلب مماثل من قبل الجمعية العامة في دورتها العاشرة. وقد تناولت لجنة الميزانية والمالية هذه المسألة في دورتها العشرين.^(١)

٣- كان يبدو بأن تيسير الميزانية يشكل المنتدى الوحيد المناسب للمكتب في إطار الفريق العامل في لاهاي، ليقوم بمعالجة هذه المسألة التي ما زالت معلقة منذ مدة عامين. وللمضي قدماً، لقد وافق الميسر مع المحكمة بأنه سيقدم عرضاً في هذا الشأن، وأنه ستتسنى الفرصة لإجراء مناقشة بشأن هذه المسألة.

ثانياً- المناقشة

٤- لقد أوضحت رئاسة المحكمة أن منشأ هذه المسألة كان في الظروف الاستثنائية المتعلقة بمحاكمة لوبانغا، التي شكلت أول محاكمة للمحكمة واستمرت لفترة أطول مما كان متوقعاً. وبالتالي، لقد لزم تمديد ولايات القضاة الثلاثة المخصصين للقضية لمدة أطول من مدة ولاياتهم الأصلية. وكان السؤال الذي طرحه البعض في ذلك الوقت حول ما إذا كان ينبغي أن يُدفع للقضاة رواتب بنسبة ١٠٠ في المائة من الراتب العادي الذي يكسبه القاضي، حتى لو كانوا يجلسون جلسات قضية واحدة فقط.

٥- وأشارت الرئاسة إلى أن نظام روما الأساسي ينص في المادة ٣٦(١٠) من نظام روما الأساسي أن القاضي الذي يعمل في جلسة استماع تتعلق بإجراءات محاكمة أو استئناف، لا يمكن استبداله بعد أن تكون قد بدأت هذه الإجراءات، باستثناء قاضي الدائرة الابتدائية. لقد أنشأت الجمعية العامة^(٢) بموجبه برامج الرواتب والمعاشات التقاعدية المعمول بها، والتي لا تفرّق بين الرواتب أو البدلات الأخرى للقضاة العاديين والذين تم تمديد ولايتهم. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المحكمة لا تدفع أي مساهمة لمعاشات القضاة التقاعدية الذين يخدمون لفترة تفوق على تسعة سنوات، الأمر الذي يوفر بالفعل بعض المزايا المالية مقارنة مع قاضي جديد. وعموماً، بقيت رواتب القضاة بنفس المستوى طوال السنوات العشرة الماضية.

٦- وعلاوة على ذلك، أوضحت الرئاسة الوضع فيما يتعلق بتمديد ولاية القضاة اعتباراً من نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣؛ لقد تم تمديد ولاية ستة قضاة حتى الآن (غادر ثلاثة منهم في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢ بعد انتهاء محاكمة لوبانغا). ومع ذلك، منذ الانتخاب الأخير لستة قضاة جدد في عام ٢٠١١، لم يبدأ إلا ثلاثة منهم فقط بالعمل مع المحكمة منذ ذلك الوقت على أساس دوام كامل.^(٣) إن هذا يؤكد الجهود التي تبذلها الرئاسة للتيقن من توافر عدداً كافياً من القضاة لتلبية متطلبات الدعاوى القضائية الحالية من جهة، ومن جهة أخرى محاولة الحد بقدر ما هو ممكناً أي زيادة تفوق ١٨ قاضياً كحد أقصى على النحو المنصوص عليه عادة في النظام الأساسي. ومن الناحية العملية، لم يفتق عدد القضاة العاملين في المحكمة في أي وقت كان حتى الآن أكثر من ١٩ قاضي، مما يحد من تأثير تمديد ولاية القضاة على الميزانية. أخيراً، أكدت الرئاسة على ضرورة صون المرونة في القدرة على تمديد ولايات القضاة أينما يتطلب الوضع ذلك، إذ أنه لن يكن استخدام الموارد فعالاً إذا لم يتم تعيين قاضي لقضية جديدة

(١) القرار رقم: (ICC-ASP/12/5/Rev.1) الفقرتين ٣٥ و ٣٦

الذي ما زال متبقياً من مدة ولايته سنة أو سنتين، من خلال اعتبار فقط الخطر بأن هذا قد يؤدي إلى التمديد.

ثالثاً- الخاتمة

٧- استنتج الرئيس أن الفريق العامل قد عقد مناقشة مفيدة وأنه سيثير القضية مع المكتب لتحديد أفضل السبل للمضي قدماً في عرض المسألة على الجمعية على النحو المطلوب في القرار الجامع.

(٢) في التقرير رقم: (ICC-ASP/3/25) والقرارات اللاحقة.

(٣) يشمل المرفق قائمة بالقضاة الذين مددت ولاياتهم اعتباراً من ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

مرفق

مذكرة المعلومات الأساسي من قبل المحكمة بشأن القضاة الذين تم تمديد ولاياتهم

منذ إنشاء المحكمة، تم تمديد ولايات القضاة التالية أسمائهم وفقاً للفقرة ١٠ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي: (*)

قضية؛ المدعي العام ضد توماس لوبانغا ديبلو

القاضي بلاتمان	مددت ولايته من ١١ آذار/مارس ٢٠٠٩ إلى آب/أغسطس ٢٠١٢ (ما مجموعه ٤١,٦ شهراً)
القاضي أوديو-بنيتو	مددت ولايته من ١١ آذار/مارس ٢٠١٢ إلى آب/أغسطس ٢٠١٢ (ما مجموعه ٥,٦ شهراً)
القاضي فولفورد	مددت ولايته من ١١ آذار/مارس ٢٠١٢ إلى آب/أغسطس ٢٠١٢ (ما مجموعه ٥,٦ شهراً)

قضية؛ المدعي العام ضد جان بيير بيمبا جومبو

القاضي فولفورد	مددت ولايته من ١١ آذار/مارس ٢٠١٢ (ما مجموعه ١٩,٦ شهراً حتى الآن)
----------------	--

قضية؛ المدعي العام ضد جيرمان كاتانغا و ماتيو نغوديبولوشوي

القاضي ديارا	مددت ولايته من ١١ آذار/مارس ٢٠١٢ (ما مجموعه ١٩,٦ شهراً حتى الآن)
القاضي كوتي	مددت ولايته من ١١ آذار/مارس ٢٠١٢ (ما مجموعه ١٩,٦ شهراً حتى الآن)

(*) اعتباراً من ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣